

بيرس الى ان جميع وزراء حزب العمل ايدوا مشروع شولتس بكل جوانبه. و اضاف: «ان شامير لا يحق له ان يقول للاميركيين ' لا ' باسم حكومة اسرائيل، وانما باسم الليكود» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٦).

وذكرت مصادر صحفية اخرى ان موقف شامير المعارض للمشروع الاميركي هو نهائي. ومع ذلك، فان بعض مستشاريه لا يعتقد بأنه ملزم بتقديم رد على المشروع قبيل محادثاته في واشنطن ولا حتى خلالها. و اضافت تلك المصادر ان شامير لن يلغي زيارته المقررة الى واشنطن، لكنه، في الوقت ذاته، لن يقدم رداً اسرائيلياً محدداً على مبادرة شولتس. كذلك لن يطلب من المجلس الوزاري المصغر الحسم في الامر (دافار، ١٩٨٨/٣/٦).

واعتبر بيرس ان الليكود غير معني، اطلاقاً، بأي تسوية، او مفاوضات حقيقية. و أعلن، في اجتماع لنشيطي حزب العمل، انه يجب على حكومة اسرائيل ان تتخذ، على الفور، قراراً بشأن مبادرة شولتس، وانه لا ينبغي ارجاء هذا القرار الى ما بعد عودة شامير من الولايات المتحدة. و اوضح بيرس «ان المؤتمر الدولي هو الاحتمال الوحيد الذي يمكن ان يدخل الاردن من خلاله المفاوضات. ولكن، اذا اردنا منظمة التحرير الفلسطينية كشريك لاسرائيل، فعلياً ان نحذو حذو الليكود» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٧).

العقبات، وقواعد اللعبة

وفقاً لبعض المعلقين الصحفيين، كان شولتس يدرك، سلفاً، العقبات التي سوف تواجه مهمته. فقد نسب الصحفي غدعون ألون الى مصدر في حاشية شولتس قوله، ان الوزير الاميركي لم يفاجأ بالبلاغات التي سمعها من شامير خلال محادثاته معه. فقد كان واضحاً له ان شامير سوف يعارض الافتتاح الدولي للمفاوضات، بمشاركة كل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وانه سوف يتحفظ، أيضاً، من ربطه المفاوضات بشأن التسوية المرحلية ببدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٣/٤). من ناحية اخرى، ذكر المصدر ذاته ان شولتس لم يفاجأ، فيما بعد، من التصلب الذي ابداه الملك حسين بشأن موضوع المؤتمر الدولي، لتاحية رفضه القاطع لاستعداد شامير لعقد الافتتاح الدولي برعاية الجبارين

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الاميركيين لديهم تصوراً معيناً بالنسبة الى جوهر التسوية المرحلية المرجوة. و اشارت تلك المصادر، بهذا الخصوص، الى ان طواقم عمل اسرائيلية - اميركية مشتركة قامت بالبحث في هذا الموضوع بتوسع. و ذكرت تلك المصادر ان الموقف الاميركي المتوقع قد يتضمن النقاط التالية:

« O انسحاب الجيش الاسرائيلي من مراكز المدن ومن مخيمات اللاجئين، على ان تحل محله قوة شرطة اردنية - فلسطينية.

« O يشرف الجيش الاسرائيلي على الامن في المنطقة، و ينتشر على طول نهر الاردن، وعلى الجسور، والهضاب، والنقاط الاستراتيجية الاخرى.

« O يمنح الفلسطينيون حكماً ذاتياً موسعاً في ادارة شؤونهم الداخلية. و تحتفظ اسرائيل بالسيطرة على الشؤون الامنية، والخارجية.

« O تقام هيئة لادارة الحكم الذاتي. من جانبهم، يطالب العرب بأن يكون عدد اعضاء الهيئة مئة عضو. اما اسرائيل، فتقترح ان يقتصر العدد على ١٧ شخصاً. أما الاقتراح الاميركي، فيميل الى حل وسط بهذا الشأن، يقضي باقامة هيئتين: هيئة من مئة عضو، تنتخب من اعضائها هيئة مقلصة اخرى من ١٢ عضواً.

« O يمنح سكان شرق القدس حق الانتخاب الى مؤسسات الحكم الذاتي، الامر الذي يحول شرق القدس الى جزء من ادارة الحكم الذاتي.

« O لا يجوز لأي جيش اجنبي ان يدخل الى الاماكن التي ينسحب منها الجيش الاسرائيلي» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٣/٦).

مع تقديم الوثيقة الاميركية اشتدت الخلافات بين قطبي حكومة التكتل الوطني اكثر من ذي قبل. فالى جانب الخلاف بشأن الموقف من الوثيقة، اضيف خلاف آخر تمحور في ضرورة الرد على الوثيقة الاميركية بـ «نعم» أم بـ «لا» قبيل سفر شامير الى واشنطن في ١٣/٣/١٩٨٨. وفي هذا الصدد، قال بيرس، في اثناء جلسة لوزراء حزب العمل: «ان لاسرائيل ان تقرر، في الايام المقبلة، ما اذا كانت تتجه نحو مسار السلام، ام لا». و اشار